مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 05 السنة 2020 ص 638 - 658

تاريخ الإرسال: 2020/01/18 تاريخ المراجعة: 2020/09/10
تاريخ النشر: 2020/11/03

التنمية من منظور إسلامي مع رصد التجربة الماليزية ومقومات نجاحها خلال الفترة (1957-2020)

Development from an Islamic perspective with monitoring of the Malaysian experience and its success factors during the period (1957-2020)

د. أسامة سنوسي [1]، د. كمال زموري[2]، د. أيوب صكري[3]
[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر، samir1477@gmail.com
[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر، kzemouri@yahoo.fr
[3]المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر، ayoub.sakri@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية من منظور إسلامي كبديل للأنظمة الرأسمالية والاشتراكية التي أثبتت فشلها في أغلب الدول النامية، فالنظرة الإسلامية للتنمية هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، وتركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية، وذلك بالاستناد للتجربة الماليزية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية من منظور إسلامي، وعملت على النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم، حيث تمكنت من التحول من دولة زراعية متخلفة إلى دولة متقدمة، وإذا ما أرادت الدول النامية والعربية بصفة خاصة تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة من منظور إسلامي، وجب عليها الاستفادة من التجربة الماليزية واستلهامها، وتبني جملة من الإجراءات أهمها إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية وبناء اقتصاد المعرفة،

القضاء على الفساد بمختلف أنواعه وتفعيل دور الشراكة المجتمعية في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المنهج الإسلامي، التجربة الماليزية.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of development from an Islamic perspective as an alternative to the capitalist and socialist systems, which has proved its failure in most developing countries. The Islamic view of development is a comprehensive view that includes all aspects of physical, spiritual and moral life, It focuses on building the human being as the axis of the development process based on the Malaysian experience.

The study found that Malaysia is among the few countries that absorbed the development philosophy from an Islamic perspective, and it worked to advance intellectual capital by raising the level of education, as it managed to transform from a backward agricultural country to a developed country, and if the developing and Arab countries in particular want to achieve self-sustainable development from an Islamic perspective, it shall benefit from the Malaysian experience and its inspire, adopting a number of procedures, the most important of which is giving the highest importance to human development, building a knowledge economy, eliminating corruption in its different forms and activating the role of community partnership in the development process.

Key words: Development, Islamic approach, Malaysian experience.

المؤلف المرسل: أسامة سنوسي ، الإيميل: SAMIR1477@GMAIL.COM

1.مقدمة:

إننا نعيش عالما غدت فيه التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة، حيث زاد الاهتمام بمعرفة موضوعها وتبيان مقاصدها وأهدافها، وأصبحت الشغل الشاغل

لكل دعاة التغيير وبناء المجتمعات البشرية، ولأن مفهوم التنمية بدلالاته الراهنة حديث النشوء، فإنه لم يكن متداولا بنفس الدلالة فيما مضى، ولم يشع استخدامه بنفس الأسلوبية الراهنة في الاقتصاديات الإسلامية، سواء في صدر الإسلام أو ما تلاه من الحقب اللاحقة، لكن ذلك لا يعني أبدا أن الإسلام لم يكن يعرف التنمية ولا يهتم بها، فلطالما كان الإسلام سباقا دوما إلى كل الأفكار الجديدة التي من شأنها تطوير وتحسين الحياة بشكل عام، ومفهوم التنمية من المفاهيم الأساسية في الدين الإسلامي والتي عرفت بأسماء مرادفة أخرى مثل التعمير، الاستخلاف، الغراس والإحياء، الحياة الطيبة وكذلك العمارة.

وماليزيا كغيرها من الدول النامية تبنت منذ استقلالها مشروعا تنمويا معاصرا يجمع بين الحداثة والإسلام، ويضاهي في رؤياه النماذج العالمية المتقدمة، حيث ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان أساس النشاط التنموي وأداته، وبفضل ذلك استطاعت التوفيق بين اتجاهين وهما الاندماج في اقتصاديات العولمة من جهة، مع الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني والقيم المجتمعية من جهة أخرى، كما حققت إنجازات تنموية كبيرة إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، فضلا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة وتنويع مصادر دخلها القومي، وحققت تقدما في ميادين التعليم والصحة ومعالجة الفقر والبطالة وتخفيض نسب المديونية.

1.1 إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

مما سبق تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: **ماهي أهم أسس وأبعاد التنمية في المنهج الإسلامي؟ ولماذا تقدمت ماليزيا وتخلفت باقي دول العالم الثالث؟** و للإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتنمية من منظور إسلامي؟ وما هي أبعادها في المنهج الإسلامي؟

2. فيما تتمثل أهم الإستراتيجيات البديلة في الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية؟

3. ما هي أهم مظاهر التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي؟ وكيف حققت ماليزيا نهضتها وتطورها الحضاري الذي يجمع بين الحداثة والإسلام؟

2.1 الفرضية الأساسية للدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ننطلق من الفرضية التي تنص على أن التجربة الماليزية تعتبر تجسيدا لطرح التنمية في المنهج الإسلامي على أرض الواقع، حيث استطاعت ماليزيا تحقيق اقلاع اقتصادي رائد، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية، والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية الشاملة، لذلك تعتبر ماليزيا اليوم في مصاف الدول المتقدمة ونموذج يحتدي به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم.

3.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ظل نجاح التجربة الماليزية في التنمية التي ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان النشاط التنموي وأداته، إذ أكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة والمساواة، وهذه التجربة تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة للدول النامية، والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية وأبعادها وفق المنهج الإسلامي؛
- ✓ دراسة وتحليل المؤهلات الأساسية والقيم الدافعة لتطور الاقتصاد الماليزي وفق المنهج الإسلامي، والتعرف على مراحل التنمية وتحليل بعض مؤشراتها في ماليزيا خلال الفترة (1957–2020)؛

5.1 منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا اختبار صحة الفرضية المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث، وقصد الإلمام بجوانب هذه الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

- مفهوم وأبعاد التنمية في المنهج الإسلامي.
- خصائص وأهداف التنمية في المنهج الإسلامي.
- التجربة الماليزية في التنمية والدروس المستفادة.

2. مفهوم وأبعاد التنمية في المنهج الإسلامي

لطالما كان الإسلام سباقا دوما إلى كل الأفكار الجديدة التي من شأنها تطوير وتحسين الحياة بشكل عام، ومفهوم التنمية من المفاهيم الأساسية في الدين الإسلامي

1.2. مفهوم التنمية في المنهج الإسلامي

إن النظرة الإسلامية للتنمية هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، وركزت على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية، فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات، فالإسلام حارب السلوك السيئ مثل الكسل والاتكالية وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر، وهي معيقات لأي عملية تنموية، فالإسلام حرص على تنمية الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة مليئة بالإنجاز لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة.

وعلى العموم يستند المدخل الإسلامي للتنمية على الأسس الفلسفية التالية[1]:

✓ **التوحيد:** أي وحدانية الله وحاكميته، وهذا أساس يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان، وبين الإنسان وأخيه الإنسان؛

✓ **الربوبية:** أي الترتيبات الإلهية للتنمية النافعة للموارد والاشتراك في دعمها وقسمتها، وهذا إطار منظم للجهود البشرية في التعامل مع الموارد المتاحة؛

✓ **الخلافة:** أي دور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه، وهذا أساس يحدد منزلة الإنسان ودوره بتعيين مسؤولياته من حيث هو إنسان، والمسلم والأمة الإسلامية على أنها محل هذه الخلافة؛

✓ **التزكية:** أي التطهير والنماء، وعليه فإن مهمة جميع رسل الله كانت الإنسان في كل علاقاته بالله، بالإنسان، بالبيئة، بالمجتمع وبالدولة.

وعليه يتحدد مفهوم للتنمية من وجهة نظر إسلامية في النقاط التالية:

✓ صياغة نظرية الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يكون من صنع الإنسان على ضوء الأفكار التي يتضمنها كتاب الله وسنة نبيه الكريم؛

✓ يستمد مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام من لفظ العمارة أو التعمير، وفي ذلك يقول الله تعالى:« **...هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...**»[2]. وطلب الله هنا مطلق ومن ثم يكون على سبيل الوجوب، وما يؤكد معنى العمارة ما جاء في سيرة السلف الصالح ومنها قول سيدنا "عمر بن الخطاب":« من كانت لهم أرض فلم يعمروها ثلاث سنين، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها». كما أن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون التنمية وهو التمكين في قوله تعالى:« **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ**»[3].

✓ إن الإسلام يضع القواعد الأساسية في مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام؛

✓ إن الهدف من عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام ليس مجرد زيادة تيار السلع المادية لإشباع الحاجات المختلفة، وإنما تعتبر هذه الغاية في حد ذاتها وسيلة لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله وإعمار الأرض. فالتنمية الاقتصادية هي جزء من التنمية

الشاملة للمجتمع بأبعادها المادية والروحية والخلقية، وهي عملية إنسانية تستهدف الإنسان وتقدمه وهذا ما تفتقر إليه المفاهيم الحالية للتنمية الاقتصادية.

✓ شمولية عملية التنمية على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؛

✓ إن اهتمام الإسلام بالتنمية نابع من كونها مشكلة تنمية وبناء الإنسان، ومن طبيعة ودوره في الكون والذي يحدده الله تعالى في قوله:« **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً...**»[4]. أما هدف الإنسان فيبينه الله تعالى في قوله:« **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** »[5]. وهكذا فإن نواة الجهد التنموي وصميم عملية التنمية في الإسلام يعني الإنسان نفسه الذي كرمه وأعزه الله قائلا:« **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**»[6]. ومعنى هذا أن التنمية تعمل على تجسيد هذه الآية الكريمة بتوفير مصطلح كرامة الإنسان وعزته بتوفير الحاجات المادية والروحية؛

✓ تنسحب عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي، بالاعتماد على آليات إعادة التوزيع مثل الزكاة، نظام الميراث، الوقف.

وبهذا المفهوم السليم للتنمية حقق النظام الإسلامي في عهد الخليفة "عمر بن عبد العزيز" حد الكفاية لجميع الأفراد وقضى على الفقر نهائيا، ولم يوجد في المجتمع مدين أو محتاج، وقد أغنى النظام الإسلامي جميع الناس، كما أن موضوع التنمية في المفهوم الإسلامي هو الإنسان بكل مقوماته، فالمستهدف هو ترقية هذه المقومات الإنسانية وتحسينها وحمايتها، وقد جمعها علماء الإسلام في خمسة مقاصد هي[7]: الدين، النفس، العقل، النسل والمال، والوسيلة لتحقيق ذلك هو الإنسان، فالمنهج الإسلامي للتنمية موضوع يبدأ بالإنسان، ويستمر بالإنسان، وينتهي به.

2.2 أبعاد التنمية في المنهج الإسلامي

للتنمية في الإسلام أبعادا تحددها ومعالم تميزها كمشروع للنهوض الحضاري لا بد من فقهها ومراعاتها عند اتخاذ أي خطوات إصلاحية في المجتمع ومنها[8]:

- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد التي وهبها وسخرها الله عز وجل للإنسان؛
- ✓ الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع؛
- ✓ إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله عز وجل، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراده، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الجيل الحالي وجيل المستقبل في إطار الربط بين التنمية البشرية والتنمية البيئية.

وعليه فالتنمية في الإسلام تعني العمل بشرع الله في كل مجالات الحياة وذلك بهدف الوصول إلى حالة من الكفاية والكفاءة في المجتمع الإسلامي.

3. خصائص وأهداف التنمية في المنهج الإسلامي

تعتبر التنمية في الإسلام ذات طابع خاص لأنها تجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى، مما يؤدي إلى توفير سائر الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير الظروف المعاشة، وهذا ما يتفق مع مفهوم الإسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

1.3 خصائص التنمية في الإسلام

يرتكز النظام التنموي الإسلامي على مجموعة من الخصائص أهمها ما يلي[9]:

- ✓ **الشمولية:** إن المنهج الإسلامي للتنمية يختلف عن المناهج المعاصرة لكونه يهتم بالإضافة إلى الجانب المادي إلى تطوير الجوانب الروحية والأخلاقية، ويتجلى الطابع الشمولي للتنمية كونها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية وضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ...، كما تعني الشمولية أيضا غرس الأخلاق والقيم الإنسانية في سائر أفراد المجتمع كالصدق، التسامح، العدل وإتقان

العمل وغيرها تعمل على تكوين مجتمع متآلف ومتعاون في جميع الحالات وفي شتى الظروف لتنمية المجتمع ورقيه؛

✓ **الواقعية:** تتميز التنمية الإسلامية بأنها واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع الحقيقية، أي أنها تضع المعالجة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بحيث يمكن تطبيقها تطبيقا حقيقيا في الواقع المعاش. وتظهر واقعية التنمية الاقتصادية مثلا في كون الإسلام قد فرض الزكاة وجعلها حقا للفقير من مال الغني، وهذا يكفل حسن التنظيم لإيجاد التوازن بين الفقير والغني. وكذا دعوة الإسلام إلى التوسط بين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

✓ **المسؤولية:** يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:« **كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**»، يبين هذا الحديث الشريف أن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح جدا سواء كانت مسؤولية فردية أو جماعية، فالإسلام يعترف بكل من الحرية الفردية والجماعية ويجعل لكل منها حدودا مسؤولة بتحقيق رقي وازدهار المجتمع بأكمله، وهذا التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع وتحديد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل التوافق بين المصلحتين ويمنع إلحاق الضرر بالفرد والمجتمع؛

✓ **التوازن:** من أهم خصائص التنمية في الإسلام هو التوازن في استغلال كل مستلزمات التنمية المتوفرة في المجتمع من موارد بشرية ومادية وغيرها، كما تجمع أيضا بين النمو الاقتصادي وبين عدالة توزيع الثروة لأن هدف التنمية في الإسلام هو أن يتوافر لكل فرد في المجتمع حد الكفاية لا الكفاف.

نستنتج في الأخير أن للتنمية في المنهج الإسلامي خصائص تميزها عن التنمية في الفكر الوضعي حيث تنظم الحياة الإنسانية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع وفقا للقوانين الربانية التي سطرها سبحانه وتعالى.

2.3 أهداف التنمية الإسلامية

تتمثل أهداف التنمية في الإسلام فيما يلي[10]:

- ✓ تعزيز قوة المجتمع الإسلامي والمحافظة على استقراره الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ توفير السلع والخدمات كما ونوعا وتطويرها باستمرار وبشكل يعزز الرفاه العام؛
- ✓ الحفاظ على استقلالية المجتمع المسلم ومحاربة التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها، وهذا يعني الانفتاح المتوازن والفاعل وليس الانغلاق وعدم التعاون الإيجابي؛
- ✓ تفعيل الاقتصاد الإسلامي وتنشيطه في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق العدالة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما عن الإستراتيجيات والوسائل التي تستخدم في تحقيق أهداف التنمية الإسلامية، فيجب أن تكون ضمن دائرة الحلال والشرع الإسلامي.

4. التجربة الماليزية في التنمية والدروس المستفادة

إن التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق إقلاع اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية، والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات.

1.4 مراحل التنمية في ماليزيا وأسس تحقيقها

يمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين على النحو التالي[11]:

1- **المرحلة الأولى:** بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في سنة 1957، حيث كانت تميل ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلا من

الاعتماد على القطاع الخاص، والذي كان سائدا خلال الاستعمار البريطاني لماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءا من سياسة الإحلال محل الواردات ثم الذهاب إلى الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة، وكانت الخطوات الأولى للنجاح، وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر والقضاء على الصلة بين العرق والوضع الاقتصادي، حيث عملت على تحسين الظروف المعيشية لطبقة الملايو والتي تدهورت في ظل الاستعمار البريطاني، مقارنة مع الطبقة الصينية في ماليزيا.

2-**المرحلة الثانية:** بدأت في أوائل الثمانينيات واستمرت حتى سنة 2000، في البداية تم التقليص من العمال الأجانب وزيادة القوى العاملة الوطنية لخفض مستوى البطالة الذي كان في أعلى مستوى بنسبة 52٪، وركزت على مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد الماليزي وتقليل اعتماده على الخارج، فضلا عن الاستمرار في وضع الأطر الأساسية له في المرحلة الأولى، والتي تقع ضمن القطاع العام، وهذا وتشمل المرحلة الثانية والثالثة خمس خطط تستهدف مجموعة من الأهداف التي ترفع النمو في الاقتصاد الوطني وتزيد معدلات التصدير بدلا من الاستيراد، وتحديث البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الماليزي. ومن بين أهم الأسس التي ارتكزت عليها التجربة الاقتصادية الماليزية في هذه المرحلة وفقا لما قاله "مهاتير محمد":

- ✓ الحاجة إلى إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ الاعتماد على الموارد الذاتية، ورفض الاقتراض من الخارج؛
- ✓ الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع، وتوفير التعليم الجيد للمواطنين ووقف الفقر بجميع أشكاله.

3- **المرحلة الثالثة:** بدأ العمل على النحو الذي حدده "مهاتير محمد" في خطته الإستراتيجية التي كانت تسمى "رؤية 2020". تهدف هذه الخطة إلى نقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة، والعمل على تحسين ظروف طبقة الملايو من خلال المساواة في المعاملة وتعزيز العدالة الاجتماعية لتمكين ماليزيا من تحقيق نتائج جيدة وإثبات نجاح تجربة التنمية. وهناك مجموعة من الملامح والأسس التي شكلت نجاح تجربة التنمية في ماليزيا وهي[12]:

✓ التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، حيث تم إرسال العديد من أبناء ماليزيا للدراسة في اليابان وغيرها من البلدان المتقدمة، وعلى صعيد العلوم الشرعية تم التركيز على زيادة المبعوثين إلى الأزهر الشريف؛

✓ الاستفادة من التجربة اليابانية في تحقيق التنمية، ولكن من خلال استحضار قيم احترام العمل وإتقانه مما أدى إلى لعب دور كبير في جذب الاستثمارات اليابانية؛

✓ الاعتماد على سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف؛

✓ التوجه إلى التوسع في برنامج الخوصصة بالاعتماد على تمليك المواطنين الشركات العامة، من أجل التخفف من تبعات هذه الملكية فقامت بتحويل ملكية المشروعات العامة إلى الأفراد والقطاع الخاص الوطني؛

✓ التخفيض من نسب الفقر، حيث نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 49.3% من السكان سنة 1970 إلى نحو 5% في سنة 2004؛

✓ اتباع نمط التنمية المستقلة (الذاتية) حيث تراعي هذه الأخيرة المصلحة الوطنية والحرية في اتخاذ القرارات دون الإذعان لضغوط الخارج.

2.4 صور التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي

تمحورت بعض صور التطبيق الماليزي للاقتصاد الإسلامي في النقاط التالية[13]:

✓ **إنشاء مؤسسة صندوق الحج:** حيث نجح الصندوق في جمع مدخرات الحجاج الماليزيين وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الماليزي، وتوفير خدمات الحجيج؛

✓ **الصيرفة الإسلامية:** وقد اتسمت تجربة ماليزيا في الصيرفة الإسلامية بالتدرج ولاقت نجاحا كبيرا، وحرصت هذه التجربة على المؤسسية وتوفير العديد من المنتجات المصرفية الإسلامية التي تناسب احتياجات المجتمع؛

✓ **التأمين (التكافل) الإسلامي:** بدأ العمل بقطاع التأمين (التكافل) الإسلامي في العام نفسه الذي سمح فيه للمصرف الإسلامي بالعمل في السوق الماليزية، ولا يزال أمام خدمة التأمين الإسلامي مجال واسع في السوق الماليزية؛

✓ **سوق الأوراق المالية:** تطورت سوق الأوراق المالية الماليزية حتى أصبحت تعتبر أكبر سوق إسلامية في العالم، في مقابل ذلك وجهت بعض الانتقادات للتجربة الماليزية في الاقتصاد الإسلامي مثل التخلي التام عن الملكية العامة، والسماح للبنوك التقليدية بالعمل بجوار البنوك الإسلامية، إلا أن الدولة الماليزية من خلال مؤسساتها الاقتصادية واثقة من قدرة القطاع الخاص الماليزي على المنافسة، وكذلك فإن وجود البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية يراعي مبدأ التدرج، حيث أن المجتمع الماليزي يحتوي على غير المسلمين وقد يروق لهم التعامل مع البنوك التقليدية.

نتيجة لتطبيق ماليزيا بعض صور الاقتصاد الإسلامي ضمن خطط التنمية، وكذا النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم. ويمكن حصر أبرز مؤشرات التنمية في ماليزيا بالمجالات التالية:

✓ **ملامح الاقتصاد الكلي:** بفضل السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية، بلغ إجمالي الناتج المحلي خلال أكتوبر 2019 مقدار 365.3 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 4.5%، وحقق الميزان

التجاري فائضا بـ 11.444 مليار دولار، كما بلغ متوسط الناتج الفردي 11014 دولار، وانخفض معدل التضخم إلى 1.9%، أما معدل البطالة فقدر بـ 3.4% لدى البالغين[14]، كل هذه الأرقام نتيجة اعتماد الحكومة الماليزية لسياسة تصنيع واسعة وفتحتها أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتحول بفعل ذلك إلى اقتصاد موجه بالسوق، يتفاعل بين القوة العاملة الماهرة فنيا والمتعددة اللغات والبنية التحتية العالية التطور، حيث تعتبر ماليزيا ثالث أغنى بلد في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة وسلطنة بروناي، حيث بلغت قيمة صادرات منتجات التكنولوجيا المتقدمة 90.40 مليار دولار أمريكي في سنة 2018[15]، وهو ثاني أعلى معدل بعد سنغافورة ضمن مجموعة آسيان.

✓ **الإجراءات الحكومية المساندة للتنمية البشرية وتعزيز الابتكار والإبداع:** نلاحظ تطورا ملحوظا في بعض المؤشرات التي تقيس وضعية التنمية البشرية بفضل تحسن الخدمات المقدمة في المجالات السالفة الذكر، وقد بلغ دليل التنمية البشرية خلال سنة 2018 قيمة 0.804 وهي تنمية بشرية مرتفعة جدا[16]، أما بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي فاحتلت ماليزيا المركز 25 عالميا من بين 140 دولة بـ 74 نقطة على مقياس أداء من 100 درجة[17]، وهذا يدل على أن ماليزيا حسب مراحل التنمية قد قطعت أشواطا متقدمة بتوفير المتطلبات الأساسية للاقتصاد، العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد وعوامل الابتكار والتطور، مما يعني أنها تعتمد بشكل كبير في تنافسيتها وتنافسية مؤسساتها على الابتكار.

✓ تطوير الأنظمة التعليمية في المراحل كافة وإنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني مستمر، مع إلزامية إتقان اللغة الإنجليزية، حيث بلغ مؤشر التدريب والتعليم العالي 74.2 نقطة على مقياس أداء من 100 درجة، وبذلك احتلت ماليزيا المرتبة 24

عالميا، وهذا يدل على جودة تكوين المورد البشري نتيجة قوة نوعية النظام التعليمي في الجامعة، وزيادة الاهتمام بدراسة العلوم والتكنولوجيا.

✓ تطوير البنية التحتية للدولة بإنشاء شبكات طرق المواصلات عالية التطور، وتوفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جدا وخدمات معلوماتية عالية الجودة، مع تطوير المراكز الصناعية والمجمعات التكنولوجية وإنشاء معاهد ومدن بحثية، حيث بلغ المؤشر المتعلق بالبنية التحتية 77.9 نقطة على مقياس أداء من 100 درجة، وبذلك احتلت ماليزيا المرتبة 32 عالميا، أما بالنسبة لمؤشر الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فترتب ماليزيا في المرتبة 32 عالميا، وهذا يدل على أن الاستعداد التكنولوجي لماليزيا قوي نتيجة توافر تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

✓ تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء وسن تشريعات قانونية لحماية حقوق الإنسان، وتحديد الواجبات والمسؤوليات والمساءلة والمحاسبة وتنظيم المجتمع المدني، ففي المجال المؤسساتي احتلت ماليزيا المرتبة 24 عالميا.

✓ **حماية الملكية الفكرية:** أقرت الحكومة الماليزية قوانين لحماية الملكية الفكرية وتشمل العلامات المسجلة والاختراعات والتصاميم وحقوق النشر والتأليف والمؤشرات الجغرافية، كما وقعت ماليزيا على اتفاق تسجيل العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وحسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018 والذي يتعقب أداء 126 دولة واقتصاد في أنحاء العالم، احتلت ماليزيا المرتبة 35 بعلامة 43.16 على مقياس أداء من 100 درجة[18]، وهذه النتيجة تمكن ماليزيا من تحقيق نتائج أفضل في مجال الابتكار.

3.4 الرؤية التنموية الماليزية 1990-2020 واستدامة التنمية

تشكل هذه الرؤية واحدة من أكبر الخطط الإستراتيجية التي سارت وفقها عجلة التنمية، وهي كما تعرف بالماليزية (wawasan 2020)، خطة تهدف إلى وصول

ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة مع بلوغ سنة 2020، وهي كذلك خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة وتضمن استدامة التنمية على الأقل لمدة ثلاثين سنة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجية العالي (MIGHT)، التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية والمجلس القومي للبحث والتطوير.

وقد أعلن عن هذه الرؤية رئيس الحكومة الأسبق "مهاتير محمد" خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فيفري 1991، وسطرت هذه الرؤيا العديد من الأهداف أهمها[19]:

- ✓ دعم القدرة التنافسية الماليزية في مقابل الدول المتقدمة؛
- ✓ التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية والاستثمار في الإمكانيات المتاحة؛
- ✓ العمل على أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تضع خطة استراتيجية تشمل ثلاثين عاما، وهو ما يحقق التنمية المستدامة في جميع القطاعات على مدار هذه السنوات وما بعدها؛
- ✓ دعم الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام العرقي؛
- ✓ الاهتمام البالغ بحماية البيئة مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل؛
- ✓ كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات؛
- ✓ السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة في المدى الطويل؛
- ✓ الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي: تعد مسألة التعليم والمعرفة أكثر المحاور التي ركزت عليها الرؤية المستقبلية وأوفرها حظا من خلال الموارد المرصودة لتحقيقها، حيث قامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير

وإنشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيات الدقيقة والمعلوماتية، والاستثمار في المجال العلمي هو بدوره كان يسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها ما يلي:

– تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية، ومن ثم العالمية لإنتاج المعرفة وإنتاج ثروة متمحورة حول الإنسان.

– تطوير استراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة، حيث يشكل التراث والهوية الإسلامية السمة البارزة مع بلوغ ماليزيا أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية؛

– بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي؛

– إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة دولية لطلاب العلم.

ومن هنا يمكن القول أن ماليزيا استطاعت بفضل رسمها لخطط طويلة المدى أن تتحول كدولة وكمجتمع من وضعية التخلف إلى دولة متقدمة بفعل الاستثمار في التكنولوجيا وفي الإنسان من منظور استراتيجي في إطار الاحتفاظ بالقيم الإسلامية، وتعد التجربة الماليزية مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم، وتكون مثلا ممكن أن تحتذي به الدول النامية عامة والدول العربية خاصة كي تنهض من التخلف والتبعية.

5. الخاتمة

وبناء على ما سبق شرحه في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

✓ التنمية في النظام الإسلامي هي نشاط موجه إلى الهدف ومحقق للفضيلة، وتستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، وتتجه إلى تحديد الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره؛

✓ يرتكز النظام التنموي الإسلامي على مجموعة من الخصائص أهمها الشمولية، الواقعية، المسؤولية، الاستمرارية والتوازن، حيث تنظم الحياة الإنسانية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع وفقا للقوانين الربانية التي سطرها سبحانه وتعالى؛

✓ تنطلق عملية التنمية في الفكر الإسلامي من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه من خلال التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن للرفاهية؛

✓ قدمت ماليزيا مشروعا تنمويا معاصرا يجمع بين الحداثة والإسلام، حيث ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان أساس النشاط التنموي وأداته، فحققت بذلك ارتفاعا في معدلات التنمية البشرية، القضاء على الفقر والبطالة، وحققت طفرة في صادرات الصناعات عالية التكنولوجيا المعتمدة على المعرفة؛

✓ الاعتماد على الذات واتباع نمط التنمية المستقلة حيث تراعي هذه الأخيرة المصلحة الوطنية والحرية في اتخاذ القرارات، ورفض محاولات التدخل الأجنبي؛

✓ الدور الإيجابي والهام للأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف والصيرفة الإسلامية من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها، وتطبيق مبادئ الشورى التي حث عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد والجماعات المختلفة؛

✓ التنوع مصدر إنماء لا هدم، ففي حالة وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة.

وإذا ما أرادت الدول العربية والإسلامية بصفة عامة تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة من منظور إسلامي، يجب عليها الاستفادة من التجربة الماليزية واستلهامها

باعتبارها واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية، وذلك من خلال تبني جملة من الإجراءات أهمها:

✓ العمل على إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية من خلال تخطيط الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح بمسايرة التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها لخدمة برامج التنمية؛

✓ العمل على بناء اقتصاد المعرفة وتوفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة وخدمات معلوماتية عالية الجودة، وكذا إنشاء معاهد بحثية ومراكز بحوث علمية وافتراضية؛

✓ إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في القضاء على الفساد بمختلف أنواعه (الإداري، المالي، الأخلاقي...)، ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في خلق الثروة؛

✓ توسيع نطاق الرعاية الصحية وتحسين نوعيتها للحفاظ على الرأسمال البشري والقوة العاملة، بالإضافة الى توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد وربطه بأنشطة البحث العلمي، وتعميم فتح المدارس والجامعات الذكية والاهتمام بالتعليم عن بعد؛

✓ توفير ميزانية مناسبة للتعليم العالي والبحث العلمي بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي، بل تتعداه للقطاع الخاص وباقي الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية، بالإضافة إلى العمل على تطوير المناهج التعليمية تطويرا متكاملا لتتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة وليس تغييرا جزئيا أو شكليا؛

✓ صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني واستثماره واستغلاله في تحقيق التنمية؛

✓ تفعيل دور الشراكة المجتمعية (الحكومة المركزية، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية التنمية.

الاحالات والمراجع:

1- جمال لعمارة والطيب داودي، الاقتصاد الإسلامي ومعايير تقييم أداء النظم الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08 و09 مارس 2005، ص ص 213 – 214.

[2]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.

[3]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 10.

[4]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 30.

[5]- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية 56.

[6] - القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 70.

[7]- عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994، ص 60.

[8]- السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 20 و21 نوفمبر 2012، ص ص 477- 480.

9- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص ص42-45.

10- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 178-179.

[11]- التجربة الماليزية الاقتصادية، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على موقع الأنترنت:

تاريخ التصفح https://ar.wikipedia.org/wiki/التجربة_الاقتصادية_الماليزية (2019/11/8)

[12]- عبد الحافظ الصاوي، التجربة الماليزية، الجزيرة نت، على موقع الأنترنت:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/10/10/التجربة-الماليزية

تاريخ التصفح (2019/11/10)

[13]- عبد الحافظ الصاوي، مرجع سبق ذكره.

[14]- بيانات صندوق النقد الدولي لدولة ماليزيا، أكتوبر 2019 ، على موقع الأنترنت:

https://www.imf.org/external/datamapper/profile/MYS/WEO

Voir le (11/11/2019)

[15]- بيانات البنك الدولي لدولة ماليزيا، صادرات التكنولوجيا المتقدمة، على موقع الأنترنت:

https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD?locations=MY&most_recent_value_desc=false

Voir le (11/11/2019)

[16] Humain development report 2019, Beyond income, beyond averages, beyond today: inequalities in humain development in the 21st centery, the united nations development programme, New York, USA, 2019, P300.
[17] World Economic Forum, the global competitiveness report 2018, Geneva, Switzerland, 2018, P371.
[18] Dutta Soumitra and al, Global innovation index 2018: energizing the world with innovation, 11TH Edition, Geneva, Switzerland, 2018, P 286.
[19]– وداد غزلاني وحنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يونيو 2017، ص ص 15–17.